

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية – العدد السادس – مارس 2018

تصـدر عـن



أثر التدخُّل الإيراني في سوريا على الخريطة المذهبية

د. عبد الرحمن الحاج

أستاذ مساعد في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية

بقيَت حدود التمدّد الإيراني في سوريا محل تكهنات عديدة حتى اندلاع الثورة، إذ لعبت إيران في سنوات الثورة من خلال الحرس الثوري والميليشيات الشيعية متعدّدة الجنسيات التي شكّلتها في سوريا دورًا أساسيًّا في الحفاظ على نظام الأسد ومنع سقوطه. وبالنظر إلى «معرفة طهران أن وجودها في سوريا سيبقى عاملًا مقلقًا ودافعًا للضغط عليها بالنسبة إلى الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وربما حتى من حلفائها الحاليين، فإن ذلك يجعلها تعمل أكثر على بناء استراتيجية بقاء طويل الأمد»(1)، وتحويل وجودها وتأثيرها الراهن إلى وجود وتأثير دائمين.



لقد سبق التدخّلَ الإيراني في سوريا عملٌ دؤوب على تشكيل نفوذ لإيران فيها، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية التي اتبعت آنذاك لتشكيل مثل هذا النفوذ[1] طرأ عليها تعديلات عديدة بعد اندلاع الثورة في سوريا، فإنّ الهدف النهائي لها يبقى هو ذاته، وهو تأمين نفوذ إيراني راسخ ممتد إلى البحر المتوسط يقطع المحور السني (التركي-السعودي) ويحول إيران إلى قوة إقليمية متحكمة بالمنطقة.

كان تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في سوريا قبل الثورة يقوم أولًا على تأمين الممرات البرية من طهران إلى بيروت مرورًا بالعراق وسوريا من خلال تركيز التشييع في هذه الممرات لإحداث تغيير ديموغرافي مذهبي سريع، مع بقاء عملية التشييع في المناطق الأخرى مستمرة باهتمام وتركيز أقل، فهذا الاستمرار سيتحقق بصرف النظر عن المسعى الإيراني في التركيز على الممرات، وسيساعد مع الزمن على تحقيق تغيير ديموغرافي جزئي في سوريا يمكن أن يكون له تأثير سياسي فعال لاحقًا.

ويقوم تنفيذ الاستراتيجية ثانيًا على أساس الاعتماد على الأقلية الشيعية الصغيرة وأبنائها الموالين للولي الفقيه في إيران بالإضافة إلى العلويين المتشيعين من تيار «عودة الفرع إلى أصله» الموالين بالضرورة لإيران للوصول إلى عمق مؤسسات الدولة ومواقع صنع القرار، وبشكل خاص في المؤسسات الحكومية السيادية، كالجيش وأجهزة الأمن والاقتصاد والتعليم. إلا أن إحداث تغيير ديموغرافي كبير في سوريا لخلق وجود شيعي جديد في وقت قصير أمر شبه مستحيل، ويمكن أن يكلف جهدًا هائلًا ويحتاج إلى وقت طويل للغاية، وبالتالي حتى تكون عملية تحقق الهدف منها يجب أن تكون أهدافها متواضعة بعض الشيء وقابلة للتطبيق وممنهجة وطويلة الأمد، ذلك أن ثمة مشكلة كبيرة يواجهها هذا المشروع هنا، وهي تكمن في أمرين اثنين: الأول هو أن الديموغرافيا السكانية السورية تختلف كليًّا عن لبنان والعراق واليمن والبحرين، فالأكثرية سنّية وتكاد تكون الأقلية الشيعية معدومة، إلى درجة أن معظم الدراسات عن سوريا قبل الألفية الثانية لا تذكرهم في النِّسَب السكانية[2]. والثاني -وهو ناتج عن الأول- أنه لا يوجد في مواقع القرار في أجهزة الدولة شيعة سوريون بحيث يمكن أن يكونوا المنفذين المحليين للمشروع.

في الواقع، ساعدت الثورة الإيرانيين على توسيع تدخّلهم، وحرق مراحل في تنفيذ استراتيجيتهم لبقاء قوي ومؤثر وطويل الأمد، فقد انتقلت من الاعتماد على التبشير إلى الاعتماد على القوة العسكرية والأمنية، عبر بناء شبكة قواعد عسكرية وتوطين المقاتلين الأجانب، وعبر بناء وجود محليّ كأمر واقع من خلال الجيوب الشيعية الناشئة والميليشيات المحلية المتشيعة، وتتكفل عمليات القصف والتهجير والاتفاقيات المحلية

بتسهيل التغيير الديموغرافي وإعادة رسم الخارطة الاجتماعية والمذهبية للمجتمع السوري كما تريدها إيران[3].

ويستند هذا التغيير الجديد في الاستراتيجية إلى السيطرة الفعلية والمباشرة على مواقع القرار في مؤسسات الدولة السيادية: الجيش والأمن (ومن خلالهما إلى باقي مؤسسات الدولة) وإلى المديونية السياسية والمالية لإيران التي أنقذت نظام الأسد من السقوط عام 2013.

والواقع أنه عندما نتحدث في إطار مفهوم الدولة الحديثة عن التغيير المذهبي فإننا نتحدث بالضرورة عن التغيير الديموغرافي، أي عن تغيير التركيبة السكانية، فنتائج التدخّل الإيراني في التغيير الديموغرافي في سوريا وإن كانت بشكل رئيسي تتعلق بالأكثرية السنّية إلا أن هذا التغيير طال أقليات دينية مثل الدروز والإسماعلية والمسيحيين العرب. ولكن بما أن البحث متخصص بـ«التغيير المذهبي» فإنه سيقتصر على التغيير المتعلق بالأكثرية السنّية المسلمة.

على أن التغيير المذهبي في سوريا، كما يمكن لمراقب ملاحظته، يقوم على ثلاث آليات: أ/ التشييع، ب/ تجنيس المقاتلين الشيعة، ج/ التهجير والتوطين. وفي حين أن التبشير كان الأداة الرئيسية للتغيير المذهبي في مرحلة ما قبل الثورة فإن تغييرات ما بعد اندلاعها منحت إيران الآليتين الأخريين المتولدتين من مناخ الحرب.

أولًا: جغرافيا التبشير في سوريا

ما بين عام 2003 و2011 تركّزت عمليات التشييع في مناطق محدّدة، واعتمدت هذه العمليات بشكل رئيسي على ضخ الأموال وإنشاء شبكة عَلاقات مصالح اقتصادية ومعيشية مع المجتمعات المحلية عبر خلق سوق للسياحة الدينية بإنشاء المراقد والحسينيات والمراكز التعليمية... إلخ، وعلى الرغم من أن انتشاره الجغرافي في معظم المحافظات السورية فإنه كان مركّزًا بشكل مختلف في مناطق محدّدة أكثر من الأخرى.

1- البادية والجزيرة

لقد لاحظنا في دراستنا «البعث الشيعي في سوريا» (2009) كيف أن أعلى نِسَب التشييع والتغيير الديموغرافي للعرب السنّة قبل الثورة تمت في البادية السورية القريبة من الحدود العراقية، إذ يتجاوز 30% من جملة التشييع التي جرت في سوريا، والقرى التي جرى فيها نشر التشييع تبدو كسلسلة متصلة تمتد من الغرب إلى الشرق، وإذا ما تم التدقيق أكثر في أماكن التوزع فإننا سنجد أن هذه القرى تقع على ضفاف نهر الفرات،

وبشكل أدق على الممرات الرئيسية التي تصل سوريا بالعراق ما بين بلدة ربيعة ومدينة البوكمال (320 كم)، وهذه الممرات البرية تصل بين الحدود العراقية-السورية ودمشق وحمص وحلب، أي الحدود اللبنانية الشرقية كلها والساحل السوري، وبشكل خاص إلى اللاذقية والبقاع وبيروت[4].

اعتمد التشيع في البادية السورية على تشييع القبائل من خلال الإغراء بالمال، وبربطها بأصول لها بآل البيت، خصوصًا أنّ كثيرًا من القبائل تدّعي نسبتها إلى آل البيت (مثل: البكارة، النعيم، الجبول)، وقد تعدّى الأمر في بعض القبائل (كقبيلة البكارة)[5] إلى تأويل نسبها وربطه بالأئمة الاثنا عشرية (الإمام الباقر مثلًا)،[6] ومحاولة تجذير المسألة تاريخيًّا بإشاعة زعم أنّ الجزيرة شيعية تاريخيًّا والدولة العثمانية عملت على تسنينها[7]، وهو زعم يخالف الوقائع التاريخية.

مثّلت بلدة حطلة[8] (محافظة دير الزور)، القريبة من الحدود العراقية والواقعة في تقاطع ممرّين برّيين رئيسيين عند نهر الفرات، المركز الرئيسي لتشييع البادية[9]، ومثلت بلدة الشدادي الاستراتيجية[10]، التي تقع في تقاطع طرق أهم مراكز البادية الحضرية (دير الزور، الرقة، الحسكة)، والتي تحتوي على أكبر آبار النفط السورية، مركزًا للوافدين الشيعة إلى البادية (من ريف حمص ومتشيعة العلويين عمومًا).

في العقد الأول من حكم الأسد الابن انتشر التشييع مستندًا إلى قوة المال والامتيازات الأمنية في 39 مدينة وبلدة وقرية في البادية السورية، بما فيها الرقة والحسكة ودير الزور، وعلى الرغم من وجود حساسية من التشييع منتشرة في تلك المنطقة تدعمها حركة سلفية قوية، فإنّ ذلك لم يحُل دون انتشارها. وقد كان متوقعًا أن يتحول المتشيعون الجدد إلى قوة إيرانية داعمة للنظام مع اندلاع الثورة، وهو أمر جعل مراكز التشيع هدفًا لقوّات الجيش الحرّ مع بدء عمليات التحرير البري للبادية والجزيرة من سلطة النظام عام 2013، إذ تم تدميرها جميعًا ابتداء من مركزها الرئيسي في حطلة[11]، وصولًا إلى مقام عمار بن ياسر في الرقة، إلا أن ذلك في المقابل حفز على تشكيل ميليشيات من الشيعة والمتشيعة من أبناء هذه المنطقة[12].

وفي حين لعبت الثورة دورًا في تفكيك معظم مؤسسات التشييع في البادية ومنطقة الجزيرة فإن الدور الإيراني في حماية نظام الأسد والمجازر الطائفية العديدة التي ارتكبتها الميليشيات التابعة لها عمّق الكراهية ضد التشييع الإيراني، ويمكن القول إنّ الثورة السورية جمّدت عمليات التغيير المذهبي في تلك المنطقة الاستراتيجية، إلا أنّ الحرب نفسها عادت وفتحت فرصة جديدة لهذا التغيير عبر التجنيد في صفوف الميليشيات الشيعية للتكسب، في ريف دير الزور الشرقي، خصوصًا قريتَي حطلة ومراط

ومدينة البوكمال والمناطق المحيطة بها على الحدود السورية-العراقية[13].

لا يتجاوز عدد المتشيعين وَفْقًا للتقديرات 7000 شخص عام 2011[14]، وهو رقم لا يمثل تأثيرًا كبيرًا في التغيير المذهبي، إلا أنه لا ينبغي التوقف عن دلالة الرقم وحسب، فهذا التغيير من جهة مدعوم بالمال، وصار بعد الثورة مدعومًا بقوة السلاح، ومن جهة ثانية هو ناتج حركة تبشيرية نامية، أي إنّه ليس ثابتًا ويسعى على الدوام إلى التكاثر.

2- **مناطق العلويين**

وعلى الرغم من أن العلويين في سوريا هم نصيريو المذهب، ويُعَدّون انشقاقًا غير مرغوب فيه في المذهب الشيعي، فإنّ ذلك لم يمنع من تكوّن ظاهرة العلويين المتشيعين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ دُشّن أول مسجد في جبال العلويين عام 1869[15]، ولكنّ جهودًا مكثفة من المبشّرين الشيعة اللبنانيين والعراقيين خلال أربعة عقود (منذ انقلاب حافظ الأسد وتوليه الحكم عام 1970) لإعادة «الفرع العلوي» إلى أصله الشيعي أدت إلى تحوّل الظاهرة إلى تيار مركزه الرئيسي في بلدة القرداحة (مسقط رأس الأسد)، ولكنه تيار نخبوي اعتنقه في الغالب المتدينون المتعلمون والباحثون عن كسر طوق العزلة المديد الذي ضربته الطائفة حول نفسها، فقد وجد فيه التقليديون تهديدًا للهوية من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة المجتمع العلوي التي لا تتقبل الكثير من التكاليف الدينية والطقوس وجدت في عقائد هذا التيَّار عبئًا[16]، وبطبيعة الحال فإن هؤلاء المتعلمين هم من شغلوا إدارات الدولة وشكّلوا العصب الرئيسي لنظام الأسد.

تطل جبال العلويين على جزء كبير من الساحل السوري، نحو 40% من الشريط الساحلي السوري، وفي حين تمثل مدينة اللاذقية المركز السني ديموغرافيًّا، في حين تمثل مدينة طرطوس المركز العلوي، ولأن ثمة سلسلة جبلية كبيرة تفصل بين الساحل والسهول السورية، فإن الممرات البرية نحو الساحل تمرّ إما من مدينة حلب نحو إدلب وجسر الشغور فاللاذقية ومنها إلى بقية الساحل، وإما من مدينة حمص إلى طرطوس فبقية الساحل، وهذا واحد من الأسباب التي تجعل إيران مهتمة بتشييع العلويين وتقوية تيار «عودة الفرع العلوي إلى أصله الشيعي»، إلا أن السبب الآخر والأهمّ أن العلويين يسيطرون على الحكم في سوريا، والنفاذ إلى عمق الدولة يتطلب النفاذ إلى العلويين وربطهم بإيران، وهذا يكسب التغيير المذهبي أهمية فائقة.

إنّ التاريخ الطويل لوجود حركة تشييع بين العلويين يجعل نِسَب التشيع مرتفعة قياسًا بالتشيع في المناطق السنّية، فنحو 70% من المتشيعين في سوريا هم من العلويين[17].

وقد دعمت جمعية البستان (تأسست 1999) التي يرأسها ويمولها رسميًّا رامي مخلوف (ابن خال بشار الأسد) تشييع العلويين، وتعدّ الجمعية أحد ممولي الأنشطة التبشيرية بين العلويين وفي الساحل السوري على وجه العموم من خلال «مجمع الرسول الأعظم» (جامع ومدرسة وحسينية) أو إرسال الطلاب في بعثات تعليمية دينية إلى الجامعات الإيرانية، وتمويل وإنشاء مؤسسات تعليم ديني جعفرية[18]، ويمكن اعتبار هذه الجمعية مثالًا نموذجيًّا للتغييرات التي طرأت على النشاط التبشيري في الساحل إبان سنوات الحرب، فسرعان ما تحولت الجمعية «الخيرية» إلى مركز تجنيد للشبيحة العلويين والمتطوعين الشيعة أو المتشيعين للقتال في ميليشيات غير نظامية موالية للنظام، وتجنيد العناصر في فروع أجهزة الأمن المختلفة[19]، وفي الوقت نفسه لعب دور السند الاقتصادي لعائلات القتلى الموالين للنظام، وضاعفت من نشاطها التبشيري كجزء من عمل تحشيدي للالتفاف الطائفة العلوية حول نظام الأسد[20]. لكن الحرب التي استنزفت الطائفة لم يكن لمثل هذا العمل التبشيري أن يعوضها.

3- **محيط دمشق**

ثمة اهتمام خاص أُولِيَ لمحيط دمشق وريفها، وهي منطقة سنّية بالكامل، إذ يقصر الوجود الشيعي في دمشق على المدينة وفي أحياء محدّدة (حي الأمين، وحي الجورة (جعفر الصادق)، وحي المتاولة (في جبل قاسيون)، وهو وجود يعود في معظمه إلى عقود قليلة سابقة، لكن الوجود الحديث النشأة يقتصر على حي «عمارة جوانية» في دمشق القديمة حين تم إنشاء «مقام السيدة رقية» (1990).

إنّ تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية يتطلب تكثيف الوجود الشيعي حول العاصمة، وتنفيذ مشروع «ضاحية بيروت الجنوبية»، لم يكن أنسب من ذلك سوى منطقة السيدة زينب وقرى «الغوطة الجنوبية» (مثل يلدا وببيلا) القريبة من مطار دمشق الدولي، وقد يفكر الإيرانيون أن توسيع الوجود الشيعي حول العاصمة يمكن أن يكرر سيناريو حزب الله إذا ما تم خلق أقلية شيعية قادرة على التأثير، وهو بدوره قد يضمن الممر البري أيضًا نحو البقاع اللبناني ذي الأغلبية الشيعية، ويؤمن العاصمة دمشق إذا ما حصل أي تحرك لتغيير نظام الحكم الموالي لهم أو زعزعته[21].

وبالمثل فإن اختلاق مركز للتشيع (مقام ومجمع السيدة نفيسة) في الغوطة الغربية وتحديدًا في مدينة داريا عام 1999 م على مقربة من طريق دمشق/بيروت، وعلى مقربة من مطار المزة العسكري[22]، يحمل أهدافًا استراتيجية واضحة، مما يشير إلى أن ثمة خطة منظمة يتم تطبيقها بالتدريج، لكن الملاحظ أن عمليات التشييع التي لقيت مقاومة

واضحة من الأهالي وأدت إلى شكل من أشكال الممانعة في قبول التمذهب الوافد، تم تعويضها ديموغرافيًّا بالآلاف من الوافدين الشيعة من العراق بشكل رئيسي، بالإضافة إلى لبنان والخليج وأفغانستان.

وفعليًّا بقي التبشير الشيعي عمومًا محدود الأثر، وظلت حالات التشييع محدودة للغاية على الرغم من كل الإغراءات المقدمة لها، وتجد مقاومة واضحة، وعلى الرغم من ذلك تحوّل محيط دمشق إلى مركز لشيعة سوريا والوافدين إليها منهم، وساهم في ذلك وجود مزار ديني هو مقام للسيدة زينب الذي تحوّل إلى مركز لاستقطاب المتشيعين وتعليمهم بعدما أنشئ فيها العديد من الحوزات وبدأت تمارس فيها الطقوس الشيعية علنًا.

ثانيًا: التجنيس آليةً للتغيير الديموغرافي المذهبي

في سوريا التي تعدّ معقل الأُمويين فإن مقاومة التشيع والتغيير المذهبي يبدو أمرًا قابلًا للفهم، خصوصًا إذا ما كان الأمر متصلًا بأهداف سياسية واضحة للعيان، وفي مواجهة هذا الوضع فإن فكرة إحداث تغيير ديموغرافي مذهبي في سوريا عبر طرق أسهل وأسرع مثل «التجنيس» تبدو مغرية. وقد أثيرت هذه القضية عام 2006[23]، لكنها لم تكن وقتها مستندة إلى معطيات ملموسة بقدر استنادها إلى تخمينات متعلقة بعدم الثقة بما يمكن أن يقوم به نظام الأسد من جهة، وبفرضية انسداد الأفق في التشييع في هذه البلاد.

تدخّلت إيران فعليًّا في مارس 2013، حسب مذكرات الجنرال أحمد الهمذاني[24]، بينما كان النظام آيلًا للسقوط، وبنيت الخطة العسكرية الاستراتيجية لحماية نظام الأسد من السقوط على أساس تشكيل ميليشيات محلية غير نظامية عمادها وقيادتها علوية باستشارة خبراء من الحرس الثوري، وميليشيات أجنبية شيعية متعدّدة الجنسيات مكوّنة من مرتزقة بالإضافة إلى حزب الله، وصار التجنيس بالجنسية السورية واحدًا من الامتيازات التي تُمنح لهؤلاء المرتزقة وعائلاتهم عند إنهائهم الخدمة وَفْقًا لشروط التعاقد. وعلى الرغم من أنه لا توجد معلومات دقيقة حول المناطق التي تم إدراج أسماء المتجنسين الجدد في سجلاتها المدنية، إلا أنّ شهود عيان يؤكدون أن كثيرًا من عمليات التجنيس تركزت في أربع مناطق: دير الزور، وحمص وريفها، ودمشق، واللاذقية وريفها.

وتمثل وثائق التجنيس في تدمر (تابعة لحمص) واحدًا من أبرز الشواهد على علميات التجنيس، إذ تشير إحدى الوثائق المصنفة تحت بند «سرّي للغاية» والموجهة من وزير العدل بتاريخ 16 نوفمبر 2014 إلى رئيس النيابة العامة في تدمر «لتسهيل تنظيم الضبوط

والتحقيقات اللازمة والمتضمنة معاملات مكتومي القيد في البادية (للأصدقاء)، والتي يشرف عليها فرع الأمن العسكري في تدمر (...) والإسراع بإحالة الضبوط إلى أمين السجل المدني بتدمر أصولاً» بناء على الوثيقة رقم 13266 /11 بتاريخ 9 نوفمبر 2014 المتضمنة كتاب رئيس مكتب الأمن القومي بهذا الخصوص[25]. وتعبير «الأصدقاء» في الوثيقة مستخدم في وثائق أخرى، وهو يشير بحسب تلك الوثائق إلى المقاتلين الأجانب الموالين للنظام في سوريا[26]، وحسب شهادة أحد القضاة الذي نظم بعض تلك الضبوط فإن معظم المجنسين كانوا أفغانيين وعراقيين وإيرانيين.

وكان الأسد قد قال في كلمة له أمام ممثلين عن منظمات شعبية في 26 يوليو 2015 إن «الوطن ليس لمن يسكن فيه أو يحمل جنسيته وجواز سفره، بل لمن يدافع عنه ويحميه»[27]. ويُعَدّ ذلك أوضح تصريح عن عمليات التجنيس للمقاتلين الشيعة متعدّدي الجنسيات. لكن عدد المجنسين من المرتزقة في الميليشيات الشيعية المتعدّدة الجنسيات التي تقف إلى جانب النظام غير معروف بعدُ على وجه الدقة، لكن قياسًا إلى عدد المقاتلين في صفوف هذه الميليشيات والذي يصل إلى أكثر من 80 ألف مقاتل، مع الأخذ في الحسبان أن عديدًا من هؤلاء المقاتلين يتم تبديلهم عند انتهاء مدة خدمتهم، وأيضًا إذا ما تم الأخذ في الحسبان تجنيس عائلاتهم معهم (وهو أمر لا يزال غامضًا) فإنه بالإمكان تخمين أن الرقم قد يتجاوز مليون شخص خلال السنوات الأربع الماضية.

لكن هذا التجنيس لم يكن الوحيد، فلا أحد متأكد ما إذا كان هنالك عمليات تجنيس أخرى، ونوع التجنيس الذي تم، ولمن منحت تلك الجنسيات، وما عددها، إذ لا تزال الوثائق (وجميعها مصنفة سرّية) مجهولة، والأمل في كشف التلاعب بها قد يكون في النسخ الإلكترونية المحفوظة من السجلات المدنية التي استطاعت المعارضة الحصول عليها من المنشقين في بداية الثورة.

وعلى الرغم من أن النظام السوري لم يجرِ أي عمليات مسحية خلال السنوات السبع الماضية، من شأنها تحديد عدد السكان وإحصاء اللاجئين منهم، فإن رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة، محمد أكرم القش، أعلن في 14 ديسمبر 2017 أن عدد سكان سوريا يبلغ 28 مليونًا، منهم 21 مليونًا داخل الأراضي السورية![28] في حين كان عدد سكان سوريا قبل الثورة وَفْقًا لمركز الإحصاء الحكومي نهاية عام 2011 هو 20.866 مليون[29]، ومن المعروف أن اللاجئين السوريين حسب أرقام الأمم المتحدة يتجاوز تعدادهم 5.5 مليون في دول الجوار والدول الأخرى[30]، في حين قتل ما يقارب مليون مواطن خلال سنوات الحرب الطاحنة، كما أن هنالك العديد من المواليد داخل وخارج الأراضي السورية غير مسجلين، الأمر الذي يشير إلى إمكانية حدوث عملية تجنيس

واسعة النطاق قد تفسر هذا الرقم السكاني الغريب، والذي يزيد ما لا يقل عن 4 ملايين نسمة عن الرقم التقديري، فقد أعلنت الأمم المتحدة مطلع يوليو 2017 أن عدد السكان في سوريا يبلغ 27.18 مليون نسمة[31].

ثالثًا: التهجير القسري والتوطين وأثرهما على الديموغرافيا المذهبية في سوريا

ركزت معظم البحوث في السنوات الأخيرة على التغيير الديموغرافي وتغيير التركيبة السكانية بالتهجير القسري، وواقع الحال أن التهجير إذا لم يتبع بتوطين أو تجنيس يمكن أن لا يؤدي إلى تغيير في الخارطة المذهبية في سوريا، وفي هذه الحال سيكون بمنزلة «إفناء للثورة وليس تغييرًا ديموغرافيًّا»، فالقصد حينئذ هو مجرد «إفناء الحاضنة الشعبية للمناطق الثائرة، وتلقين بقية المناطق درسًا (ابتدائيًّا) بأن الاستمرار في دعم الفصائل المعادية له سيؤدي بالبلدات الثائرة وأهلها إلى الدمار والقتل والتهجير»[32]. وعلى الرغم من أن التهجير لم يتبع دومًا بالتوطين، لأن التوطين يحتاج إلى بشر يمكنهم ملء الفراغ، وهو أمر تأمينه ليس بتلك السهولة، إلا أنه في معظم الحالات كان هنالك توطين واضح، وعمليات التجنيس الجارية تسمح مع الوقت بهذا التوطين وتعزيزه، وهو أمر سيكون أسهل كلما طالت الحرب.

ما بين يونيو 2011 وديسمبر 2012 اتبع النظام سياسة تأجيج المشاعر الدينية ودفع التطرف الديني إلى أقصاه، من خلال مجازر طائفية بالسلاح الأبيض شملت الأطفال الرضع[33]، واستفزاز المشاعر الدينية (بالإجبار على السجود لصور بشار الأسد مثلًا)، وإخراج الجماعات المتطرفة الجهادية من السجون (بدءًا من مايو 2011). كان الغرض تحويل الثورة من مسار تغيير النظام من أجل الحرية والكرامة إلى حرب طائفية سنّية-شيعية/علوية. وقد أفلحت هذه الإجراءات الفظيعة في تهجير عشرات الآلاف من بيوتهم، ولكن هذا التهجير لم يكن يتبع بتوطين لعدم وجود سكان بديلين عن السكان الأصليين.

وعلى الرغم من ذلك يجدر أن نلاحظ بأن إخلاء مناطق متداخلة في تركيبتها الطائفية والمذهبية من السكان، حتى ولو لم يتم توطين أحد بديلًا عنهم، غير أن ذلك لا يحول دون حدوث تغيير في تركيبتها السكانية بطريق السلب، إذ يغير التهجير في النسب السكانية لكل مكون من المكونات الدينية والمذهبية، ينطبق هذا بشكل خاص على المناطق السنّية الساحلية (البيضا، بانياس، الحولة) ومدينة حمص بشكل رئيسي، وهي مناطق تعرضت بالفعل لمذابح طائفية وتهجير ممنهج، وقد أتاح هذا التهجير تغييرًا ملحوظًا في التركيبة المذهبية، فمعظم الأحياء السنية هُجِّر سكانها في حين بقيت الأحياء والقرى العلوية على ما هي عليه.

أصبحت عمليات التهجير تتم بشكل ممنهج تحت اسم «اتفاقات المصالحة» أو «اتفاقات الإجلاء» بدءًا من سقوط مدينة القصير على الحدود اللبنانية في يونيو 2013، وشكل سقوط مدينة داريا علامة فارقة نهاية أغسطس 2016، فقد تم على الفور توطين ثلاثمئة أسرة عراقية محل السكان المهجرين[34]، ومن المرجح أن يكون هؤلاء المستوطنون من المجنسين الجدد. تكررت هذه العملية في أماكن عديدة، أهمها مدينة حلب، التي سقطت في ديسمبر 2016 بيد الميليشيات العراقية بعد أن هجر جميع سكانها القاطنين في نصف المدينة الشرقي. وأدى ما يعرف بـ«اتفاق المدن الأربع»[35] (كفريا، الفوعة، الزبداني، مضايا) في أبريل 2017، والذي تم بين الإيرانيين وبعض الفصائل العسكرية السورية، إلى تهجير 3800 شخص كانوا محاصَرين من قِبل حزب الله في مدينتَي الزيداني ومضايا قرب الحدود اللبنانية، مقابل خروج 1500 شخص من قريتي كفريا والفوعا الشيعيتين، لكن هؤلاء الأخيرين تم توطينهم في مدينة القصير السنّية والتي سبق وتم تغيير تركيبتها السكانية بالكامل بعد سيطرة حزب الله عليها وتهجير سكانها.

تشمل خارطة التهجير[36] والتوطين مناطق الشريط الممتد من دمشق إلى الحدود اللبنانية، وعلى طول الحدود السورية اللبنانية وصولًا إلى طرطوس، بالإضافة إلى ريف حمص وريفها بما في ذلك الحولة والزارة وبانياس والبيضا وقلعة المرقب على الشريط الساحلي، ومدينة حمص، وهي مناطق متصلة تمثل مثلثًا علويًّا-شيعيًّا، يعزل المنطقة من دمشق حتى طرطوس، بما «يضمن تحقيق هدفين رئيسيين هما: الأول تمكين وجود النظام في الشريط الواصل بين دمشق والساحل باعتباره مركز الثقل السياسي. والثاني تمكين حزب الله في لبنان من خلال تشكيل منطقة عازلة على الحدود اللبنانية السورية تحميه من الارتدادات السلبية للصراع الدائر في سوريا»[37]، في حين شمل التهجير مناطق أخرى لا تقل أهمية، وهي على العموم تصبّ في الاستراتيجية الإيرانية الكبرى في التغيير الديموغرافي وأهدافه، مثل مدينة حلب ومدينة تدمر ومدينة دير الزور، وهي تمثل العقد الرئيسية للممرات البرية الثلاثة نحو المتوسط.

ثمة عملية تغيير ديموغرافي جارية بموازاة ذلك كله، وهي تتم بأدوات ناعمة، مثل شراء العقارات، خصوصًا داخل دمشق وفي المناطق القريبة من القصر الجمهوري (تحديدًا في أحياء المزة)، أو عبر القرارات التنظيمية للمدينة والتي تقتضي تجريف وإعادة هندسة أحياء بكاملها، كما في حمص ودمشق[38].

لقد أدّت عمليات التهجير إلى نزوح ولجوء ما لا يقل عن 4 ملايين شخص جميعهم من السنّة العرب، وهو تغيير كبير، لكن ثبات هذا التغيير مرهون بمآلات الحرب، والتسوية السياسية التي يمكن أن تتمّ[39].

خاتمة: تحدٍّ قائم.. ورؤية للخروج منه

يساعد فهم ما يجري من التغيير المذهبي في سوريا وديناميته بشكل جيد على تقدير سير الأمور في المستقبل، وعلى وضع استراتيجية مناسبة لمواجهة هذا التحدي في سوريا. وينبغي هنا أن ينظر إلى التغيير المذهبي في سوريا على أنه جزء من استراتيجية أعمّ تشمل عمق العالم السنّي ممثلًا في الدول العربية. وثمة من يجادل في إمكان احتواء التأثير الإيراني المذهبي من خلال احتوائها عسكريًّا عن طريق دعم توسيع النفوذ الروسي المتنافس معها في سوريا، وتتضمن وجهة النظر هذه فكرة مفادها أن إيران لا تمتلك استراتيجية واضحة من جهة، وأن وجودها العسكري منفصل عن التغيير المذهبي، وهو أمر يبدو جليًّا أنه غير واقعي، بالنظر إلى سيطرة إيران على الأرض ودخولها إلى عمق ومفاصل الدولة ومراكز صنع القرار فيها وبشكل ممنهج.

كما يراهن البعض على فشل هذا التغيير المذهبي القائم على أساس التهجير القسري «نتيجة التفاوت الكبير جدًّا في عدد السكان على المستوى الوطني أو الإقليمي بين هذا المحور الطائفي وبقية المكوّنات»[40]، لكن هذا الرهان الذي يستند إلى حقائق ديموغرافية راهنة لا يأخذ في الحسبان أن تغيير تلك الحقائق ذاتها أمر بات ممكنًا في ظلّ مجريات الأحداث في سوريا.

يبقى البعد الديني المذهبي -كما هو معروف- الأداة الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية، التي تستخدمه في التمدّد وتعظيم النفوذ في المنطقة[41]، وعندما وضع الجنرال أحمد الهمذاني خطة الحرس الثوري الاستراتيجية للتدخل العسكري في سوريا لإنقاذ نظام الأسد كانت الخطة مؤلفة من أربعة محاور: عسكري، وأمني، واقتصادي، وديني. وحسب الهمذاني نفسه فإنه تم الأخذ بالجانبين العسكري والأمني وتأجيل الاقتصادي والديني دون إهماله[42]، وهذه الخطة يبدو أنها تحقق نجاحًا، ولكن الوضع السوري الميداني سيال ومتحرك، وقد تنتبه القوى السنّية إلى أهمية وضع خطط لمواجهة الاستراتيجية الإيرانية تحول دون أن يصبح هذا الواقع السيال واقعًا ثابتًا وصلبًا.

ولا شك أنّ تبنّي استراتيجية مواجهة تتطلب إنشاء مراصد بحثية متخصصة في كل دولة من الدول العربية لمتابعة التمدّد الإيراني، بما يمكن أن يساعد بشكل فعال في أي خطط لمواجهة التغيير المذهبي من خلال توفير معلومات ومتابعة للتطوّرات بشكل دقيق، كما أنه يمكن أن يساعد في تطوير وتصويب تلك الخطط ذاتها. كما أنه من الأهمية بمكان تبنّي خطة استراتيجية عامة مشتركة للدول العربية ومعها بعض القوى السنّية الرئيسية كتركيا على الأقل لمواجهة التأثير الإيراني المذهبي في ديموغرافيا المنطقة، ووضع خطط طويلة ومتوسطة وطويلة الأمد.

و«مع استمرار الحرب في سوريا، فسوف تبقى الجماعات الشيعية المسلحة في البلاد على ما هي. وتستمر إيران من خلال هذه الجماعات في تعزيز موطئ قدمها في المشرق وفي المجتمع الشيعي (...)، ويشكّل تحويل هذه الجماعات إلى نسخةٍ مشابهة من (حزب اللّه) بالاسم والبنية والولاء إنجازًا كبيرًا لطهران، الأمر الذي يسمحُ لإيران بالحفاظ على نفوذ أكثر صلابة وإبراز القوّة بصورة أكثر فعالية داخل سوريا»[(43)]. وفي هذا السياق من غير الممكن الحديث عن تفكيك قدرة الإيرانيين على البقاء الدائم في سوريا وتثبيت وجودهم ونفوذهم ما لم تتم إعادة بناء الجيش السوري وتفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها من جديد، وإذ يمثل هذا أهم مفتاح لعدم استقرار الإيرانيين في سوريا، وهو أمر يتطلب الدفع باتجاه أن يكون بندًا من أي اتفاق تسوية سياسية لاحقًا، فإنّ الحسم العسكري لصالح إيران سيعزز بقوة فرص بقائها وتحكمها في القرار السياسي والأمني واستمرار تغييرها لبنية المجتمع السوري المذهبية إلى آماد طويلة.

يستند التدخّل الذي تقوم به إيران في سوريا -كما في دول أخرى- إلى ضعف الهوية الوطنية وهشاشتها، وهو وضع عمل النظام على صنعه إلى حد كبير، فقد اشتغل على تفكيك النسيج الاجتماعي السوري خلال ما يقارب نصف قرن ليضمن الإمساك بالمجتمع، والسيطرة على أيّ معارضة لحكمه قد تظهر فيه. وعندما ظهرت الاحتجاجات القوية ضده، ولم يتمكن من ردعها، اعتمد مع الإيرانيين على سياسة التجريف الديموغرافي، فالمنفعة كانت مزدوجة للطرفين.

وأيًّا ما يكن الوضع الحالي، فإن الحقيقة لا تزال أنه لا شيء ثابت في سوريا، وكل شيء مرهون بنتائج الحرب، التي لا يبدو أن نهايتها قريبة.

الهوامـش

(1) أحمد أبازيد: «استراتيجية البقاء الإيرانية في سوريا»، مخطوط (ورقة معدة لمعهد بروكينغز)، 2018، ص1.

(2) الحاج، عبد الرحمن: البعث الشيعي في سوريا: 1919-2007، بيروت: جسور للترجمة والنشر،، ط1، 2017، ص207.

(3) انظر: فلاينت ليفريت: وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، ترجمة عماد فوزي الشعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، ط1، 2005، ص26.

(4) انظر: أبازيد، «استراتيجية البقاء الإيرانية»، ص1. وراجع: محمد السيد الصياد: تغيير الديمغرافيا والهوية في سوريا والعراق، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثاني، مارس 2017م، ص120 وما بعدها.

(5) انظر: الحاج، البعث الشيعي، ص208.

(6) تنقسم عشيرة البكارة إلى: العبيدات، المناصرة، هلامية، البومصعي، والحمد العابد، والبوعرب، والبوصالح، والبوحمدان، ورفيع، والبومعيش، والبورحمة، والعبد الكريم، والبوشمس، وبكارة الجبل، وعشيرة البكارة في حلب، وتمتد هذه العشيرة على ضفاف نهر الفرات، من الجانب الأيسر (جزيرة) إلى نهر الخابور شرقا إلى البصيرة شرق محافظة دير الزور وغربا إلى محافظة الرقة.

(7) هشام آل قطيط: المتحولون: حقائق ووثائق، بيروت: دار المحجة البيضاء، ط1، 2002، ج3، ص271.

(8) المصدر نفسه.

(9) أول القرى التي دخلها التشيع في البادية السورية، كان ذلك عام 1977، معظم سكانها من فخذ البوبدران في قبيلة البكارة، وتعداد المتشيعين فيها قبل الثورة يقارب 1500.

(10) Ellen Kinichmeyer, «Syrian Sunnis Joning Shiites,» Washington Post, 6 Oct, 2006

(11) تاريخ التشييع فيها غير معروف، لكن أساس التشييع فيها مرتبط بالنسب القبلي (جبور وبكارة وعقيدات).

(12) عندما دخل لواء القادسية (وهو لواء للجيش الحر من أبناء قبيلة البكارة) على بلدة حطلة وصلت معلومات إلى الجيش الحر أن شيعة حطلة تم تسليحهم، طالبهم الجيش الحر بتسليم السلاح، من جهة، تجنبًا لاقتحام الجيش الحر، وبالتخلي عن التشيع والعودة إلى أصلهم المذهبي السني، وفي 11 يونيو 2013 فر المدنيون وقتل نحو 70 مقاتلا متشيّعًا، بينما تم تدمير الحسينيات، وتركت بيوتهم، ووزعت على النازحين من قصف النظام بشكل مؤقت. مقابلة عبر الهاتف مع الصحفي إبراهيم حبش (شاهد عيان)، بتاريخ 23 فبراير 2018.

(13) أول ميليشيا تشكلت في السيدة زينب بريف دمشق كانت باسم «عائدون يا حطلة» (2013) ومكونة من أبنائها، بعد ذلك تشكل «لواء القوة الضاربة» (2014، تفكك في فترة وجيرة)، ولواء الباقر (حلب 2014) ثم «لواء المغاوير» (2015، تأسس في مدينة الحسكة ولم يدُم طويلا حتى تفكك)، وجميعها مولها وأشرف عليها الإيرانيون.

(14) وتستغل حملات «التبشير» الإيرانية الجديدة الوضع الاقتصادي المتردي للمدنيين، فتقدم لهم رواتب شهرية مجزية، وتوزع مخصصات مالية شهرية لكل عائلة تعتنق المذهب الشيعي، بالإضافة إلى مساعدات غذائية وعينية تقدم بشكل دوري. انظر: محمد حسان: «إيران تنشر التشيع في دير الزور»، المدن، 17 فبراير 2018. انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/bg6H0

(15) مقابلة عبر الهاتف مع الصحفي إبراهيم حبش، بتاريخ 23 فبراير 2018.

(16) عبد الرحمن الحاج: البعث الشيعي في سوريا 1919-2007، بيروت: معهد الدراسات المستقبلية، 2009، ص48.

(17) المصدر نفسه، ص86.

(18) المصدر نفسه، ص230.

(19) انظر: «مجمّع الرسول الأعظم وثانويات رامي مخلوف الشرعية»، عين المدينة، 30 نوفمبر 2016، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/ZwwPj

وعبد السلام حاج بكري: «حيث أخفق جميل الأسد.. رامي مخلوف ينشر التشيّع في ريف اللاذقية»، أخبار الآن، 19 مارس 2017، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/KoYP4

(20) انظر: الميليشيات التي تقاتل مع النظام ضد الثورة، سلسلة من نقاتل: 3، مركز أبحاث حركة تحرير حمص، 24 أبريل 2015، ص10 انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/iawHj

وهيكلية وضباط جهاز أمن الدولة، وثائق مسربة، زمان الوصل، 22 مارس 2014، انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/T0edi

(21) انظر: عبد السلام حاج بكري: «منحة رامي مخلوف لطلاب الجامعات تشترط التشيّع أو التشبيح»، اقتصاد مال وأعمال السوريين، 23 مايو 2017، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): 3JK33/http://cutt.us

(22) عبد الرحمن الحاج: ص122، 209.

(23) المصدر نفسه، ص117.

(24) انظر: إبراهيم درويش: «ما لم يقل مقال: أين مكمن الخطر؟»، مركز الشرق العربي، 13 نوفمبر 2006، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/ZhjBA

(25) انظر: گلعلى بابايي: پيغام ماهي‌ها، طهران: انتشارات بعثت 27، 2016، ص435.

(26) وثيقة نشرت في برنامج «الصندوق الأسود» في قناة الجزيرة بتاريخ 5 يناير 2017 بعنوان «حرب الديمغرافيا: الحملة الممنهجة على الأكثرية السورية» على الوصلة (تاريخ المشاهدة 23 فبراير 2018): http://cutt.us/mZ2gy

(27) وفقاً للقاضي السوري مصطفى القاسم، انظر: المصدر السابق.

(28) «الأسد: سوريا ليست لمن يحمل جنسيتها.. بل لمن يدافع عنها»، راديو روزنه، 26 يوليو 2015 على الوصلة (تاريخ المشاهدة 24 فبراير 2018): http://cutt.us/Y3opQ

(29) «حكومة النظام السوري تحصي عدد سكان سوريا»، عنب بلدي، 14 ديسمبر 2017، انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة 24 فبراير 2018): http://cutt.us/bt59w

(30) انظر: المكتب المركزي للإحصاء، على الصفحة: http://cutt.us/x0UKj

(31) انظر ملخص للأرقام والمعلومات في موقع مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة، على الرابط: http://cutt.us/rhsZV

(32) انظر: المصدر نفسه.

(33) عمار ديوب: «إفناء للثورة وليس تغييرًا ديمغرافيًّا»، العربي الجديد، 31 أغسطس 2016، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 22 فبراير 2018): http://cutt.us/lFPpq

(34) انظر: تقرير «بالسكين: المجازر التي ارتكبها نظام الأسد بالسلاح الأبيض»، تقرير رقم 39، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 2013.

(35) Chulov, Martin, «Iran repopulates Syria with Shia Muslims to help tighten regime's control'', The Guardian, 14 Jan 2017

(36) انظر: الجزيرة نت: «اتفاق المدن الأربع»، 13 أبريل 2017، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/EeJR5

(37) انظر: عبد المنعم زين الدين: التغيير الديمغرافي في سوريا: التهجير القسري في ظل الثورة السورية، مركز جسور للدراسات، غازي عنتاب، ط1، 2016، ص4. انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/oAZgf

(38) انظر: «التغيير الديمغرافي في سوريا»، نصح، 28 نوفمبر 2016، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 22 فبراير 2018): http://cutt.us/aX0sz

(39) المرسوم التشريعي رقم 66 أحد الأمثلة النموذجية، انظر: توم رولينز: «المرسوم التشريعي 66: مخطط الأسد لإعادة بناء سوريا؟»، إيرين، 20 أبريل 2017. انظر الوصلة (تاريخ المشاهدة: 22 فبراير 2018): http://cutt.us/BrCWh

(40) تقديرات الباحث بالنظر إلى تقدير الأعداد التي تعرضت للتهجير من مختلف المناطق في سوريا: حمص 500 ألف، حلب نحو 1,5 مليون، وريف دمشق نحو 500 ألف حتى الآن، ريف حلب نحو 500 ألف، حماة نحو 300 ألف، مدينة دمشق نحو 750 ألف، اللاذقية 250 ألف، إدلب وريفها نحو 300 ألف، الرقة نحو 450 ألف.

(41) عماد بوظو: «أوهام التغيير الديمغرافي في سوريا»، أورينت، 13 يناير 2016 على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2018): http://cutt.us/Wi0XN

(42) فراس إلياس: «العقيدة العسكرية الإيرانية»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 15 نوفمبر 2017، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2016): http://cutt.us/7VN3

(43) بابايى: پيغام ماهى‌ها، ص436.

(44) مايكل آيزنشتات: «إدارة ديناميات التصعيد مع إيران في سوريا-وخارجها»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 5 يوليو 2017، على الوصلة (تاريخ المشاهدة: 23 فبراير 2016): http://cutt.us/Blixa